

ضريبة القيمة المضافة

القرار رقم (VJ-2021-1446)

ال الصادر في الدعوى رقم (V-39259-2021)

لجنة الفصل

الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومتنازعات ضريبة الدخل في مدينة جدة

المفاتيح:

ضريبة القيمة المضافة- فرض غرامة التأخير في التسجيل - عدم وصول المدعي للحد اللازمي للتسجيل

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن فرض غرامة التأخير في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة - أثبتت المدعية اعترافها على أنها فرض غرامة التأخير في التسجيل وطالبت بإلغاء الغرامة - أثبتت الهيئة بأن الأصل في القرار الصحة والسلامة وعلى من يدعي خلاف ذلك إثبات دعواه وبالرجوع لبيانات المدعي لدى أطراف أخرى (التأمينات الاجتماعية) تبين تجاوز توريداته حد التسجيل اللازمي وبناءً على ما تقدم يتضح صحة فرض غرامة التأخير في التسجيل على المدعي استناداً إلى المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة وطلب رد الدعوى- ثبت للدائرة أن بأن المدعي عليها أصدرت قرارها بفرض غرامة ناتجة عن التأخير في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة على المدعية- مؤدي ذلك: قبول دعوى المدعية وإلغاء قرار المدعي عليها بفرض غرامة التأخير في التسجيل محل الدعوى - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (٤٢) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمتنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (١١٣) وتاريخ ٢٠٢٠/١١/١٤٣٨ هـ
- المادة (٣) والمادة (٦) والمادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤ هـ
- المادة (٥٠) فقرة (٢) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول التعاون الصادرة موجبة المرسوم الملكي الكريم رقم ٥١ وتاريخ ٣٠/٠٥/٢٠٢١ هـ

-المادة (١٥) البند رقم (٢)، والمادة (٤٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر

الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ٢١/٤/١٤٤١ هـ:

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد:

في يوم الأحد بتاريخ ٢١/٩/٢٠٢٠م اجتمعت الدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، المنشأة بموجب نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠١) بتاريخ ١٤٢٥/١٥ هـ، والمُشكّلة بموجب الأمر الملكي رقم (٦٤٧٤) وتاريخ ١٤٣٩/١٢/٢٣ هـ، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل، حيث استوفت الدعوى الأوضاع النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية بتاريخ ٢١/٤/٢٠٢١م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن/ شركة ...، سجل تجاري رقم (...), تقدمت من خلال ...، مصرى الجنسية، بموجب هوية مقيم رقم (...) بصفته الممثل النظامي لشركة المدعية، بلائحة دعوى تضمنت الاعتراض على قرار المدعي عليها بشأن فرض غرامة التأثر في التسجيل، بمبلغ وقدرة (١٠٠٠٠) ريال، وطالبت بإلغاء الغرامة.

وبعرض لائحة الدعوى على المدعي عليها أجبت بمذكرة رد جاء فيها: "١- الأصل في القرار الصحة والسلامة وعلى من يدعي خلاف ذلك إثبات دعواه. ٢- نصت الفقرة (٢) من المادة (٥٠) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون على أنه "يكون حد التسجيل الإلزامي ٣٧٥,٠٠٠ ريال سعودي"، كما نصت المادة (٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة "على كل شخص مقيم بالمملكة وغير مسجل لدى الهيئة، أن يقوم في نهاية كل شهر بحسب قيمة توريداته خلال الاثني عشر شهراً السابقة وفقاً للمطالبات المنصوص عليها في الاتفاقية، وفي حال تجاوزت هذه القيمة حد التسجيل الإلزامي المنصوص عليه في الاتفاقية، فعليه أن يتقدم إلى الهيئة بطلب تسجيل خلال ثلاثة (٣٠) يوماً من نهاية ذلك الشهر وفقاً للمادة الثامنة من هذه اللائحة". ٣- نصت المادة (٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على أنه "في حال تخلف أي شخص ملزم بالتسجيل عن تقديم طلب تسجيل إلى الهيئة وفقاً لهذه اللائحة، فللهايئة تسجيله دون أن يتقدم بطلب بذلك، ويبدأ نفاذ التسجيل حسب التاريخ المحدد في المادتين الثالثة والرابعة من هذه اللائحة". كما أن المادة (٥٦) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة منحت الهيئة حق الحصول على أي معلومات بشكل مباشر ومستمر لها صلة مباشرة بالضريبة يتم الاحتفاظ بها لدى طرف ثالث. وبالرجوع لبيانات المدعي لدى أطراف أخرى (التأمينات الاجتماعية) تبين تجاوز توريداته حد التسجيل الإلزامي. ٤- وبناءً على ما تقدم يتضح صحة فرض غرامة التأثر في التسجيل على المدعي استناداً إلى المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على أنه "يعاقب كل من لم يتقدم بطلب التسجيل خلال المدة المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها (١٠٠٠٠) عشرة آلاف ريال". وختم ممثل المدعي عليها مذكرته بطلب رد الدعوى.

كما تقدمت المدعية بمذكرة رد جاء فيها الآتي: "أن الشركة تم استخراج سجلها التجاري بتاريخ ٢٠/٩/٢٠٢٠م، وقد قامت الشركة بالتسجيل في الضريبة المضافة بتاريخ ١٠/١/٢٠٢١، اختياري على أساس دخل الشركة المتوقع خلال السنة الأولى أقل من ٣٧٥٠٠ ريال.

وفي يوم الثلاثاء بتاريخ ١٧/٨/٢٠٢١م، افتتحت الجلسة الأولى للدائرة الأولى للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة والمنعقدة عبر الاتصال المرئي في تمام الساعة السادسة مساءً طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ٢١/٤/١٤٤١ هـ؛ وبالمناداة على أطراف

الدعوى حضر ... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...) بصفته ممثلا عن بموجب خطاب التفويض تاريخ ١٤٤١/٠٥/١٩ والصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، عن المدعي عليها. ولم تحضر المدعية أو من يمثلها، على الرغم من تبلغها بموعدها افتتحت الجلسة بسؤال ممثل المدعي عليها عن رده في دعوى المدعي فأجاب: أطلب شطب الدعوى مستنداً على أحكام المادة (٢٠) من قواعد عمل اللجان. وبناء عليه قررت الدائرة بالإجماع شطب الدعوى وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية. وقد اختتمت الجلسة في تمام الساعة السادسة والثلاثين دقيقة مساءً.

وفي تاريخ ٢٠٢١/٠٨/١٨، تقدمت المدعية بطلب السير في الدعوى.

كما تقدمت المدعى عليها بمذكرة رد جاء فيها الآتي: ١- نفيد سعادتكم بأن تسجيل المدعي كان ذاتياً من قبل المدعي بتاريخ ٢٠٢١/٠١/٣، وبالاستناد على الفقرة (٢) من المادة (٥٠) من الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون على أنه: " يكون دد التسجيل الإلزامي ٣٧٥,٠٠٠ ريال سعودي "، ونص المادة (٣) من اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة. وإعمالاً لمبدأ السلطة التقديرية المقرر للجهة الادارية والذي يخولها انتهاج الطريقة التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بتكوين المراكز النظامية بال وكلف فقد تقرر بموجب لوائح الهيئة تبني مبدأ الالتزام الطوعي لكافة العمليات (التسجيل / تقديم الأقرارات / تصحيح الأخطاء / إبلاغ الهيئة بأية تغييرات / ... الخ) - معبقاء سلطة الهيئة التقديرية في دراسة وضع المكلف لاحقاً إن لزم الأمر وإجراء الفحص والتدقيق لأي طلب للتأكد من سلامة وصحة ما قدمه - وبناء عليه أتاحت الهيئة لكل شخص خاضع أن يتم عملية التسجيل بنفسه بشكل طوعي وخيرته في تقديم المستندات اللازمة لذلك من عدمه واكتفت بصيغة التعهد المتضمن تأكيده صحة المعلومات المدخلة من قبله، وبالتالي فإن المكلف قام بشكل طوعي وفقاً لهذه اللوائح بالتسجيل و اختيار دد التوريدات المتعلق بمنشأته وصدرت الغرامة وفقاً لمدخلاته التي أقر بها بنفسه والغرامة لا توقع الا بناء على ذلك. ٢- كما تود الهيئة توضيح أنه خلال فترة الاعتراض لدى الهيئة اتضح أن قيمة مرتبات العاملين في المنشأة وفق بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تتجاوز ١٢,٠٠٠ ريال وعليه يكون قرار الهيئة صحيح بفرض غرامة التأثر في التسجيل استناداً على أحكام المادة (٤١) من نظام ضريبة القيمة المضافة والتي نصت على أنه " يعاقب كل من لم يتقدم بطلب التسجيل خلال المدة المحددة في اللائحة بغرامة مقدارها (١٠,٠٠٠) عشرة آلاف ريال ". وختم ممثل المدعى عليها مذكرته بطلب رفض الدعوى.

وفي يوم الأحد بتاريخ ٢٠٢١/٠٩/٠٥، افتتحت الأولى بعد الشطب، للدائرة الأولى للفصل في مخالفات و المنازعات ضريبة القيمة المضافة في محافظة جدة، والمنعقة عبر الاتصال المرئي طبقاً لإجراءات التقاضي المرئي عن بعد؛ استناداً على ما جاء في البند رقم (٢) من المادة الخامسة عشرة من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم: (٢٦٠٤٠) وتاريخ: ٢١/٤/١٤٤١هـ؛ في تمام الساعة الثامنة مساءً للنظر في الدعوى المقامة من شركة ... ضد المدعى عليها، وبالمناداة على أطراف الدعوى ...، مصرى الجنسية بموجب هوية مقيم رقم (...) بصفته الممثل النظامي لشركة ... بموجب عقد التأسيس المرفق في ملف الدعوى، وحضر ... (سعودي الجنسية) بموجب هوية وطنية رقم (...)، بصفته ممثلاً للهيئة العامة للزكاة والدخل بموجب خطاب التفويض وتاريخ ١٤٤١/٠٥/١٩ والصادر من وكيل المحافظ للشؤون القانونية، افتتحت الجلسة بطلب ممثل المدعية بتعديل الاسم التجاري لها إلى شركة ...، وبسؤال وكيل المدعية عن دعواه أجاب وفقاً لما جاء في اللائحة المقدمة للأمانة العامة للجان الضريبية والتمسك بما ورد فيها وبسؤال ممثل المدعى عليها عن رده أجاب بالتمسك بما ورد في مذكرة الرد، وبسؤال طرف الدعوى بما يودان اضافته، قررا الاكتفاء بما تم تقديمها سابقاً. وعليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة، تمهداً لإصدار القرار.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٠) بتاريخ ١٤٢٥/١١٥هـ وتعديلاته ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار وزير المالية رقم (١٥٣٥) وتاريخ ١٤٢٥/٦١١هـ وتعديلاتها، وبعد الاطلاع على قواعد إجراءات عمل اللجان الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، والأنظمة واللوائح ذات العلاقة. من حيث الشكل؛ لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلى المطالبة بإلغاء قرار المدعي عليها بشأن فرض غرامة التأثر في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة، وحيث إن هذا النزاع من النزاعات الضريبية، فإنه يُعد من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل بموجب الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) وتاريخ ١٤٤١/٤/٢١هـ، وحيث قدّمت الدعوى من ذي صفة، وخلال المدة المقررة نظاماً، مما يتبع معه لدى الدائرة قبول الدعوى شكلاً. ومن حيث الموضوع فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابة طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، ثبت للدائرة بأن المدعي عليها أصدرت قرارها بفرض غرامة بمبلغ وقدرة (١٠٠٠٠) ريال، الناتجة عن التأثر في التسجيل في ضريبة القيمة المضافة، على المدعية، وحيث أنه من الثابت أن بدأ نشاطه التجاري في ٢٠٢٤/٤/٢١هـ، الموافق ١٤٢٠/١١/١٨م، وتقديم للتسجيل بتاريخ ١٨/٥/٤٤٢٠هـ، الموافق ٢١/٠١/٢٠٢١م، أي خلال الشهر التالي لفترة بدء المزاولة لنشاطه وفق سجله التجاري وقام بتقديم كشف حساب من مصرف ... والذي يتبيّن من خلاله عدم وصول المدعي للحد اللازمي للتسجيل بنظام ضريبة القيمة المضافة، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة لعدم صحة إجراء المدعي عليها بفرض الغرامة.

ولهذه الأسباب وبعد المداولة نظاماً، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:

القرار

قبول دعوى المدعية وإلغاء قرار المدعي عليها بفرض غرامة التأثر في التسجيل محل الدعوى. صدر هذا القرار حضوريا بحق الطرفين. وقد حددت الدائرة ثلاثة أيام يوماً موعداً لتسليم نسخة القرار، وللدائرة أن تمدد موعد التسليم لثلاثة أيام أخرى حسبما تراه. ويعتبر هذا القرار نهائياً وواجب النفاذ وفقاً لما نصت عليه المادة (الثانية والأربعون) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،